العرب
الخميس 2020/07/16
السنة 43 العدد 11763

سجن الصحافيين والمدونين يفاقم حالة الاحتقان في الجزائر

الحكومة تشدد القيود على المعالجة الإعلامية لملفي كورونا والاحتجاجات السياسية

الحكم القضائي الجديد بسجن الصحافي علي جمال طوبال جاء ليزيد من مخاوف العاملين في قطاع الإعلام، خصوصا بعد تحذيرات وزارة الاتصال مؤخرا بمعاقبة وسائل الإعلام بتهمة "ممارسة التضليل والتهويل" خلال الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد.

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - تتواصل في الجزائر حملة توقيف وحبس الصحافيين والمدونين، مما فاقم من حالة الاحتقان بين قطاع عريض من الإعلام المستقل وبين الحكومة، إذ تحول التعاطف مع الحراك الشعبي أو الخوض في الوضع الوبائي، إلى تحدّ حقيقي للطرفين، ففيما تسعى السلطة للانفراد بالرواية الإعلامية، يشدد عاملون في القطاع على المساهمة المهنية حتى وإن لم تُرض الجهات الرسمية.

وأدان قضاء محافظة معسكر بغرب البلاد، الصحافي علي جمال طوبال، بعقوبة 15 شهرا سجنا نافذا، على خلفية المنشورات المتعاطفة مع الاحتجاجات السياسية للحراك الشعبي، التي نشرها في حسابه الخاص على فيسبوك، لينضم بذلك إلى عدد من الصحافيين والمدونين المتواجدين خلف القضبان لأسباب تتصل في الغالب بالوضع السياسي المضطرب في البلاد، أو الخوض في مسألة التسيير الحكومي لجائحة كورونا.

وأفاد محامي المتهم مصطفى بوشاكور، بأن "المدعي العام كان قد طالب بتشديد العقوبة غير أن المحكمة خفضتها، وأن الصحافي قام بالنشر والتعليق على صور تظهر عناصر من الشرطة يضايقون مناضلي الحراك، ليتابع بتهمة إهانة هيئة نظامية وبث منشورات تمس بالمصلحة الوطنية".

وكانت الحكومة قد قامت بإدخال تعديلات جديدة على قانون العقوبات خلال الأشهر الماضية، تماشيا مع ما أسمته بـ"التكيف مع التطورات المسجلة في مجال الاتصالات"، بينما اعتبرتها دوائر حقوقية مسعى جديدا يستهدف "التشدد والتضييق على الحريات الفردية والإعلامية، خاصة بالنسبة إلى ناشطي الحراك الشعبي".

وجاء الحكم القضائي الجديد في حق طوبال، ليزيد من مخاوف العاملين في القطاع، خاصة بعد التحذيرات التي أطلقتها وزارة الاتصال مؤخرا، من خلال التذكير بالعقوبات التي طالت ما وصفته بـ"ممارسة التضليل والتهويل" في الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد، وجهرت باستهداف التحقيق الاستقصائي الذي أجرته صحيفة "ليبرتي" الناطقة بالفرنسية والمملوكة لرجل الأعمال يسعد ربراب، حول الوضع الصحي بالبلاد في ظل جائحة كورونا.

وذكر بيان وقعه عشرات الصحافيين العاملين في مختلف المؤسسات، خاصة الصحف الورقية والمواقع الإلكترونية، وقد اطلعت عليه "العرب"، بأن موقف الوزارة الوصية يعتبر "تقييما سلبيا وتهديدا بإغلاق الصحف والملاحقة القضائية للصحافيين، وتحذيرا جديدا لوسائل الإعلام في البلاد".

> القضاء يصدر حكما على الصحافي علي جمال طوبال بالسجن 15 شهرا على خلفية منشورات متعاطفة مع الاحتجاجات

وأعرب الموقعون، عن مخاوفهم من "إصدار وزارة الاتصال لتهديدات جديدة، تضاف إلى مواقف وقرارات سابقة أصدرتها وزارة الاتصال والحكومة إزاء السلطة الرابعة في الجزائر خلال الأشهر الأخيرة"، في إشارة إلى حكومة عبدالعزيز جراد التي نصبها تبون، عند انتخابه رئيسا للبلاد في ديسمبر الماضي.

ورغم التطمينات التي تقدمها السلطة في مقترحات الدستور الجديد، والمعروضة للإثراء والنقاش حول الحريات الإعلامية والسياسية، إلا أن ممارسات الحكومة تجاه القطاع في الآونة الأخيرة بات مصدر قلق الكثير من العاملين في الحقل الإعلامي المحلي، ولاسيما في ظل التوقيفات وأحكام السجن التي تعرض لها عدد من الصحافيين، على غرار خالد درارني وسعيد بودور وعبدالحي عبدالسميع وبلقاسم جير.

واستند بيان الوزارة الذي انتقد ما وصفه بـ"التضليل والتهويل" المنتهج من قبل بعض وسائل الإعلام، في ما يتصل بالوضع الصحي بالبلاد، إلى النصوص والتشريعات المعدلة والمكيفة خلال الأشهر الماضية، لمعالجة حالات "التضليل والأخبار المغلوطة والمساس بسلامة الأفراد والجماعات".

وأعاد التذكير بنصوص العقوبات المترتبة عن الممارسات المذكورة، كما لم يتوان في الإشارة الصريحة للصحيفة المذكورة، وهو ما يوحي بالمناخ غير الطبيعي الذي يسود الفضاء الإعلامي بالبلاد، ويشير إلى اشتداد القبضة الحديدية بين الحكومة وقطاع من الصحافيين.

وذكر أن "كاتب افتتاحية الصحيفة، وحرصا منه على تحقيق نسبة مقروئية مهما كان الثمن، قد عمد إلى استخدام تعابير ومفاهيم مؤهلة لوصف فيلم رعب! على غرار كلمات: كارثة وفوضى ومجزرة، المستعملة للتهجم إلى حد التشهير بالتسيير الحكومي لتطور خطر الوباء".

وتابع "بنشرها (الصحيفة) لأرقام وفيات دون نسبها إلى مصادر صحية موثوقة وذات مصداقية، فإنها تكون قد أخلّت جليا بقواعد أخلاقيات المهنة التي تفرض نشر أخبار مؤكدة معروفة المصدر، ومن ثمة تكون موثوقة والقيام انطلاقا من هذه الحقائق بالشرح والتوضيح، وبالتالي النقد بعيدا عن التهجم والقذف".

وتحوّل التعاطي الصحافي مع الوضع الصحي الذي أفرزه وباء كورونا، إلى مصدر إزعاج حقيقي للسلطة التي لا تتوانى في فرض معالجتها إعلاميا وتحويلها إلى مصدر وحيد للرأي العام، ولجأت في العديد من الأحيان إلى توقيف مدونين وناشطين على شبكات التواصل الاجتماعي، على خلفية منشورات أو تسجيلات ناقدة تم بثها على صفحاتهم.

وكانت مغنية الملاهي: سهام اليابانية، آخر الملتحقين بلائحة الموقوفين، بعد قضية قضائية رفعت ضدها من قبل إدارة مستشفى وهران الحكومي، على خلفية تسجيل بثته في مواقع التواصل الاجتماعي زعمت فيه "إهمال وتدهور الخدمات الصحية في المستشفى"، وهو ما اعتبرته الإدارة قذفا في حق الكوادر الطبية والموظفين المجندين بقوة لمواجهة الوباء.

وجاء ذلك بالموازاة مع تسجيل آخر أوقف صاحبه في محافظة المسيلة (جنوبي العاصمة)، انتقد فيه الخدمات المقدمة في مستشفى مدينة سيدي عيسى، والوضع المتدهور الذي يعيشه المرضى المصابون بالوباء، وكان قبله الناشط والأكاديمي شرف الدين شكري، الذي لقي نفس المصير لأسباب مماثلة، قبل أن يطلق سراحه من طرف القضاء.

الأمل يتقلص بصحافة حرة

صحافيون وهميون يستخدمون التزييف العميق لخداع الإعلام

واشنطن - نشرت صحف إسرائيلية مقالات لأوليفر تيلور الطالب بجامعة برمنغهام في إنجلترا في العشرينات من عمره وله عينان بنيتان ولحية خفيفة وابتسامة جافة بعض الشيء، لكن الحقيقة التي ظهرت لاحقا أنه مثال نادر لظاهرة برزت كسبب رئيسي للقلق في العصر الرقمي وهي الجمع بين التزييف العميق والتضليل الإعلامي.

ويعرف تيلور عن شخصيته بأنه عاشق للقهوة ومدمن سياسة نشأ في بيت يهودي تقليدي. وتكشف منشوراته ككاتب حر والتي يبلغ عددها ست مقالات، وكذلك تدويناته على الإنترنت عن اهتمامه بقضايا مناهضة السامية والشؤون اليهودية. وقد نشرت له مقالات باسمه في صحيفتي جيروزاليم بوست وتايمز أوف إسرائيل.

وبعد البحث عن تايلور تبين أن جامعته ليس لديها أي سجلات عنه. وليست له بصمة واضحة على الإنترنت سوى حساب على موقع كورا، القائم على أسئلة وأجوبة، كان نشطا في استخدامه لمدة يومين خلال شهر مارس.

وتقول صحيفتان نشرتا كتابات له أنهما حاولتا دون جدوى التأكد من هويته. واستخدم خبراء في الصور الخداعية برامج متطورة أكدت أن الصورة المنشورة على صفحته تمثل تزييفا متقنا مما يطلق عليه التزييف العميق.

وقالت وكالة رويترز إنها لا تعرف من يقف وراء تيلور. وكان الرد على مكالمات لرقم الهاتف البريطاني الذي قدمه للمحررين عبارة عن رسالة مسجلة عن خطأ في الاتصال. ولم يرد تيلور على رسائل أرسلت إلى عنوان المراسلة على بريد جيميل الإلكتروني.

ونبه رويترز لشخصية تيلور الوهمية الأكاديمي مازن المصري المقيم في لندن والذي أثار اهتماما دوليا في أواخر عام 2018 عندما ساعد في رفع دعوى في إسرائيل على شركة المراقبة أن.أس.أو بالنيابة عن مكسيكيين قيل إنهم ضحايا لتكنولوجيا اختراق الهواتف التي ابتكرتها تلك الشركة.

وكان تيلور قد اتهم المصري وزوجته ريفكا برنارد الناشطة في مجال الحقوق الفلسطينية بأنهما من الشخصيات المعروفة بالتعاطف مع الإرهاب وذلك في مقال نشرته صحيفة ألجماينر اليهودية الأميركية.

وكان ذلك الاتهام مباغتا للمصري وزوجته، ونفي الاثنان صحته.

واحتار الاثنان في السبب الذي دفع طالبا جامعيا لتوجيه الاتهامات لهما بالذات. وقال المصري إنه بحث عن صورة تيلور الموجودة على الإنترنت. وبدا له شيء غريب فيها لكنه لم يستطع أن يحدد طبيعته.

وقالت رويترز إنها استطلعت آراء ستة خبراء أكدوا أن الصورة بها خصائص التزييف العميق.

وأفاد هاني فريد رائد بتحري صحة الصور الرقمية وهو من القائمين بالتدريس في جامعة كاليفورنيا في بيركلي "ملامح التشوه وعدم الاتساق في الخلفية علامة واضحة على أن الصورة مركبة، وكذلك شوائب قليلة حول عنقه وياقته".

وكشف الرسام ماريو كلينجمان الذي يستخدم التزييف العميق بانتظام في أعماله إن الصورة بها كل علامات التزييف.

وأضاف "أنا متأكد 100 في المئة". وفي العام الماضي حذر النائب آدم شيف رئيس لجنة الاستخبارات بمجلس النواب من أن مقاطع الفيديو التي يتم انتاجها باستخدام الكمبيوتر قد تحول "زعيما عالميا إلى دمية لشخص يتكلم من بطنه".

ويقول دان براهمي المتخصص في رصد الصور المزيفة إن الشخصيات الوهمية المركبة من خلال التزييف العميق خطرة لأنها يمكن أن تساهم في إنشاء "هوية لا يمكن رصدها على الإطلاق".

وأضاف براهمي أن المحققين الذين يسعون للوصول إلى أصل مثل هذه الصور كمن "يبحثون عن إبرة في كومة قش باستثناء أن الإبرة لا وجود لها".

ويبدو أن تيلور لم يكن له وجود على الإنترنت إلى أن بدأ يكتب مقالاته في أواخر ديسمبر الماضي.

> الشخصيات الوهمية المركبة من خلال التزييف العميق خطرة لأنها يمكن أن تساهم في إنشاء هوية لا يمكن رصدها

وأفادت جامعة برمنجهام في بيان إنها لم تستطع العثور على "أي سجل للشخص الذي يستخدم هذه التفاصيل". ويقول محررون بصحيفتي جيروزاليم بوست وألجماينر إنهم نشروا مقالات لتيلور بعد أن عرض عليهم مقالاته بالبريد الإلكتروني. وقالوا إنه لم يطلب مقابلا ماديا وإنهم لم يبذلوا جهدا كبيرا للتحقق من هويته.

وأوضح دوفيد إيفون رئيس تحرير ألجماينر "لسنا وحدة استخبارات مضادة" لكنه أشار إلى أن الصحيفة طبقت ضمانات جديدة بعد تلك الواقعة.

وبعد أن بدأت رويترز تستفسر عن تيلور سحبت صحيفتا ألجماينر وتايمز أوف إسرائيل مقالاته. وأرسل تيلور رسائل بالبريد الإلكتروني للصحيفتين يحتج على رفع مقالاته لكن ميريام هيرشلاج محررة مقالات الرأي في صحيفة تايمز أوف إسرائيل قالت إنها صدته بعد أن فشل في إثبات هويته.

وأبقت صحيفة جيروزاليم بوست وموقع أروتز شيفا على الإنترنت على مقالات تيلور رغم أن الموقع شطب الإشارة إلى المصري وزوجته باعتبارهما من المتعاطفين مع الإرهابيين.

ولم يرد ياكوف كاتز رئيس تحرير جيروزاليم بوست عندما سئل عما إذا كانت مقالات تيلور ستبقى. أما يوني كيمبنسكي رئيس تحرير أروتز شيفا فقال إن منافذ إخبارية تستخدم في حالات عديدة أسماء مستعارة على مقالات الرأي. وامتنع عن الخوض في التفاصيل عما إذا كان يعتبر تيلور اسما مستعارا.

ولم يحدث تفاعل يذكر مع مقالات أوليفر تيلور على وسائل التواصل الاجتماعي لكن هيرشلاج من صحيفة تايمز في إسرائيل قالت إنها لا تزال خطرة لا لأنها تشوه الخطاب العام فحسب بل لأنه من المحتمل أن تجعل من هو في مثل موقعها أقل استعدادا للمجازفة بنشر مقالات لكتاب مغمورين.

هاني فريد يؤكد ملامح التشوه وعدم الاتساق في الخلفية

الغارديان البريطانية تلغي 180 وظيفة مع تحول القراء إلى الإنترنت

لندن - أعلنت صحيفة الغارديان البريطانية أنها تخطط لإلغاء 180 وظيفة، مع تحول القراء إلى الإنترنت لتصفح الأخبار وتراجع عائدات الإعلانات بسبب فايروس كورونا المستجد.

وقالت الصحيفة ذات الميول اليسارية في مذكرة عممت على الموظفين الأربعاء إنّ إلغاء الوظائف سوف يطول 70 وظيفة تحريرية والباقي سيكون في أقسام مثل الإعلانات والتسويق، وفق المجموعة الناشرة للصحيفة.

وذكرت رئيسة التحرير كاثرين فاينر والرئيسة التنفيذية لمجوعة الغارديان الإعلامية أنيت توماس أن العائدات سوف تتراجع بأكثر من 25 مليون باوند (31,6 مليون دولار) في السنة المالية الحالية، وانتشار فايروس كورونا يمكن أن يخلق "توقعات مالية غير مستدامة بالنسبة إلى الغارديان".

وتأتي هذه الخطوة عقب إعلان مجموعة "ريتش"، التي تنشر صحفا مثل "الدايلي ميرور" و"الدايلي إكسبرس" والعديد من المنشورات المحلية، الأسبوع الماضي عن إلغاء 550 وظيفة.

وألقت المجموعة أيضا باللائمة على تداعيات فايروس كورونا في هذه الأزمة، التي سرّعت في إحداث "تغييرات بنيوية في قطاع الإعلام"، خاصة وأن الزيادة في عائدات الخدمات الرقمية لم تعوّض تراجع الدخل من الإعلانات.

وأضافت "ريتش" أن الخفض الذي اقترحته ويبلغ 12 في المئة من قوتها العاملة، يعد جزءا من مخططاتها لتوفير تكاليف سنوية تصل إلى 35 مليون باوند.

وكشفت الغارديان عن تسريح موظفين مع إعلان نتائجها للسنة المالية 2019 – 2020، التي تغطي الأشهر الـ12 الأخيرة التي تنتهي في مارس، عندما كان الإغلاق الذي دام ثلاثة أشهر في بريطانيا في أسبوعه الأول.

وأظهرت النتائج تراجع عائدات الغارديان إلى 223.5 مليون باوند، لكن الاشتراكات والتبرعات من القراء عوضت التراجع في الإعلانات.

والصحيفة التي تبنت شكلا جديدا يشبه التابلويد عام 2018 للمساعدة في خفض التكاليف أبقت على مجانية محتواها على الإنترنت بعكس العديد من منافسيها.

وقالت فاينر وتوماس للموظفين إنهما ملتزمتان بهذه الاستراتيجية.

وأضافتا "على الرغم من الضغط الذي فرضه فايروس كورونا على أعمالنا، فالعلاقة المميزة مع قرائنا أثبتت نجاحها، والاستراتيجية التي اتبعناها في السنوات الماضية كانت صائبة".